العرب
الثلاثاء 2021/05/18
السنة 43 العدد 12062

مهمة إنقاذ الاتفاق النووي تلقي بإدارة بايدن في حقل ألغام العقوبات الإيرانية

التساهل مع العقوبات يعرّض الرئيس الأميركي إلى دفع ثمن سياسي لا يمكنه تفاديه

مصير غامض لمفاوضات الاتفاق النووي

يحاول الرئيس الأميركي جو بايدن إنقاذ الاتفاق النووي مع إيران، لكن قد لا تكون لديه مساحة كبيرة للمناورة حيث ورث عن سلفه دونالد ترامب فوضى كبيرة في العلاقات بين البلدين. كما أن مهمة إنقاذ الاتفاق من جديد قد تلقي به في حقل ألغام العقوبات الإيرانية التي يراها متابعون تمثل اختبارا حقيقيا في طريقة تعاطي الإدارة الجديدة مع إيران. ويشكل مصير العقوبات التي فرضها ترامب على البنك المركزي الإيراني في 2012 لمنع التصرف في أصوله بموجب تشريع أميركي أبرز العوائق التي تحول دون إحياء الاتفاق مرة أخرى.

أرشد محمد وداڤني ساليداكيس

واشنطن– تسير الولايات المتحدة بخطوات وئيدة عبر حقل ألغام زرعها الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب وذلك في إطار بحثها عن طريق يعيدها إلى الاتفاق النووي المبرم مع إيران عام 2015.

ويوضح حصر أجرته وكالة رويترز لقرارات وزارة الخزانة الأميركية أن هذه الألغام ليست سوى عقوبات فرضها ترامب على أكثر من 700 جهة وفرد بعد انسحابه من الاتفاق النووي وإعادة فرض العقوبات التي رفعت بمقتضاه عن إيران.

ومن هذه الألغام القائمة السوداء التي أدرج فيها ترامب حوالي 24 مؤسسة حيوية في الاقتصاد الإيراني ومنها البنك المركزي وشركة النفط الوطنية مُستغلا قوانين أميركية ترمي لمعاقبة أي أطراف أجنبية على دعم الإرهاب أو نشر السلاح.

ويُعد رفع الكثير من هذه العقوبات أمرا حتميا إذا كان لإيران أن تصّدر نفطها وهو ما سيمثل أكبر استفادة تحصل عليها طهران من الالتزام بالاتفاق النووي وتقييد برنامجها النووي.

غير أن إسقاط هذه العقوبات من شأنه أن يجعل الرئيس بايدن عرضة لاتهامات بالتساهل مع الإرهاب وهو ثمن سياسي ربما لا يتمكن من تفاديه إذا كان للاتفاق النووي إن يصبح ساري المفعول من جديد.

وأثار هذا الاحتمال بالفعل انتقادات شديدة من الجمهوريين. فقد قال مايك بومبيو وزير الخارجية السابق في إدارة ترامب الشهر الماضي خلال الترويج لتشريع من شأنه أن يجعل من الصعب على بايدن رفع العقوبات السارية على إيران "هذا غير أخلاقي".

ووصف جون سميث مدير مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في وزارة الخزانة من 2015 إلى 2018 موجة العقوبات التي فرضها ترامب على إيران بأنها "غير مسبوقة من حيث المدى في التاريخ الأميركي الحديث".

وقال سميث الشريك الآن في شركة موريسون آند فورستر للاستشارات القانونية إن استهداف المؤسسات الإيرانية لدعمها للإرهاب أو بسبب صلات تربطها بالحرس الثوري الإيراني جعل إحياء الاتفاق النووي أصعب كثيرا.

وتابع "إضافة الإرهاب العالمي والحرس الثوري وانتهاكات حقوق الإنسان إلى أيّ قائمة تجعل رفع تلك الأسماء من القائمة شديد الصعوبة سياسيا بدرجة لا تصدق. بإمكانك أن تفعل ذلك لكن رد الفعل الذي قد تواجهه سيكون أكبر كثيرا".

> هذه الألغام ليست سوى عقوبات فرضها ترامب على أكثر من 700 جهة وفرد بعد انسحابه من الاتفاق النووي وإعادة فرض العقوبات التي رفعت عن إيران بمقتضاه

مشروعية أم اختلاق

كان فرض العقوبات الأميركية من جديد وبالا على الاقتصاد الإيراني الذي انكمش 6 في المئة في 2018 و6.8 في المئة في 2019 وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي.

وكان ترامب قد انسحب من الاتفاق في 2018 بدعوى أنه يتيح لإيران تخفيف العقوبات بدرجة كبيرة مقابل قيود نووية غير كافية وفرض حملة "الضغوط القصوى" في محاولة فاشلة لإرغام طهران على قبول قيود أكثر صرامة على برنامجها النووي.

ويريد بايدن إعادة العمل بالقيود النووية الواردة في الاتفاق وتمديدها إن أمكن وفي الوقت نفسه التصدي لما وصفه بأنشطة إيرانية أخرى مزعزعة للاستقرار.

وقد بدأ مسؤولون من الولايات المتحدة وإيران مباحثات غير مباشرة في فيينا سعيا للتوصل إلى ترتيبات لاستئناف الالتزام بالاتفاق الذي بدأت إيران تخالف بنوده في 2019 ردا على قرار ترامب الانسحاب منه.

وبمقتضى الاتفاق قلصت إيران برنامجها النووي بما يقلل من قدرتها على تطوير القنبلة النووية، رغم أن طهران تنفي أنها تطمح لذلك، مقابل تخفيف العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

ويتنقل دبلوماسيون أوروبيون بين الوفدين الأميركي والإيراني لأنّ طهران ترفض إجراء مباحثات مباشرة. ويحاول المسؤولون التوصل إلى اتفاق بحلول الـ21 من مايو غير أنه لم يتم تذليل العوائق الرئيسية حتى الآن.

ومن هذه العوائق كيفية التصرف في العقوبات المفروضة على البنك المركزي الإيراني في 2012 لمنع التصرف في أصوله بموجب تشريع أميركي. وكانت تلك العقوبات قد رُفعت بمقتضى الاتفاق النووي واستؤنف العمل بها عندما انسحب ترامب من الاتفاق.

التركيز على البنك المركزي

وفي سبتمبر عام 2019 ذهب ترامب إلى مدى أبعد بإدراج البنك المركزي الإيراني في قائمة سوداء واتهامه بتقديم دعم مالي لجماعات إرهابية وهو ما منع الأطراف الأجنبية فعليا من إبرام أيّ تعاملات معه.

وإذا كان لإيران أن تبيع نفطها في الخارج، فإن المحامين المتخصصين في العقوبات يقولون إن من الضروري تخفيف أعباء العقوبات على هذه الشركات وإلا فإنها ستظل مصدر قلق للشركات الأجنبية.

أوضح مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية أن إدارة بايدن لا تعتزم الطعن في "الأساس الاستدلالي" الذي فرضت إدارة ترامب العقوبات على أساسه.

وهذا معناه في واقع الأمر أنها لا تجادل بأن هذه الكيانات لم تقدّم دعما للإرهاب.

غير أن إدارة بايدن خلصت على حد قول المسؤول إلى أن من مصلحة الأمن القومي الأميركي العودة إلى الاتفاق النووي بما يبرر رفع العقوبات.

ومما عقّد الأمر أيضا قرار ترامب في أبريل عام 2019 بإدراج الحرس الثوري وفيلق القدس فرع عملياته الخارجية شبه العسكرية والاستخبارات باعتباره تنظيما إرهابيا أجنبيا.

وكانت تلك أول مرة تطلق فيها الولايات المتحدة رسميا وصف جماعة إرهابية على مؤسسة عسكرية تابعة لدولة أخرى.

وفي سبتمبر من العام ذاته، استخدم مكتب مراقبة الأصول الأجنبية صلاحيات مكافحة الإرهاب في استهداف البنك المركزي الإيراني واتهمه بتوفير المليارات من الدولارات للحرس الثوري وفيلق القدس وجماعة حزب الله اللبنانية التي تعتبرها واشنطن منذ فترة طويلة جماعة إرهابية.

وقال أبرامز "ما أجده مستنكرا بصفة خاصة هو أيّ خطوة تغير وضع العقوبات على الحرس الثوري لنشاطات إرهابية لأن الحرس الثوري ينخرط في أنشطة إرهابية. هذه مسألة واضحة".

غير أنه لا حاجة لإدارة بايدن لنزع صفة التنظيم الإرهابي عن الحرس الثوري من أجل رفع العقوبات المفروضة عن البنك المركزي.

وقال مسؤولون أميركيون سابقون إن بإمكان وزير الخزانة إلغاء أيّ عقوبات مفروضة على البنك المركزي بموجب الأوامر التنفيذية الأميركية التي تتيح لرئيس الدولة القدرة على فرضها أو إلغائها حسبما يتراءى له.

وقال هنري روم المحلل المختص في الشأن الإيراني لدى مجموعة أوراسيا "الانتقادات السياسية ستكون بصراحة في غاية الشدة. فأيّ شيء له صلة بكلمة الإرهاب في هذه القضية سيكون موضوعا جاهزا للحديث فيه عند من يعارضون العودة للاتفاق النووي".

وأضاف "التحدي السياسي هنا هو القول إن 'التصنيفات ربما تكون مشروعة لكن لدينا مصالح أخرى في السياسة الخارجية تملي مع ذلك رفعها'. وبرأيه "هذه مهمة شاقة لكنها مهمة سيتعين عليهم إنجازها".

سياسة الاحتواء الأميركية تفتح للصين باب الهيمنة على العالم

واشنطن – حاول الرئيس الأميركي ووزير خارجيته في مناسبات عديدة مؤخرا القول إنهما يريدان أن تلتزم الصين بـ"القواعد"، في الوقت الذي تتخطى فيه الولايات المتحدة كقوة مسيطرة في العالم.

هذه هي الطريقة الوحيدة التي ينظر بها المحلل السياسي الأميركي بيتر شفايتزر إلى الإشارات التي توجهها إدارة الرئيس بايدن إلى النظام الحاكم في بكين، التي برأيه تنتهج سياسة احتواء مترددة، من شأنها أن تفتح للصين الباب للمزيد من النفوذ على الساحة الدولية.

ففي مقابلة مع نورا أودنيل في برنامج "60 دقيقة" على شبكة سي.بي. أس نيوز التلفزيونية الأميركية الأسبوع الماضي، قال وزير الخارجية الأميركي أنطوني بلنكين إن هدف إدارة بايدن ليس "احتواء" الصين وإنما حماية "نظام قائم على القواعد" في العلاقات الدولية.

وأضاف بلنكين "هدفنا ليس احتواء الصين ولا كبحها ولا إبقاءها خلفنا. هدفنا هو المحافظة على نظام عالمي قائم على القواعد والذي تمثل الصين تحديا له. أي طرف يمثل تحديا لهذا النظام سنتصدى له دفاعا عن هذا النظام".

وبحسب شفايتزر رئيس معهد المساءلة الحكومية والزميل المخضرم لمعهد جيتستون الأميركي للأبحاث، فإن هذه التصريحات تمثل اعترافا مهما بأن واشنطن لم تعد ترغب في قيادة العالم وتتراجع مشكورة كقوة عظمى مسيطرة. وربما ينظر بعض الحلفاء الغربيين إلى هذه الإشارات الأميركية باعتبارها مجرد التزام نبيل بالنظام العالمي وطريقة مهذبة للردّ على سلوك متنمّر.

كما يرى شفايتزر مؤلف العديد من الكتب الأكثر مبيعا مثل "ملامح في الفساد" و"الإمبراطوريات السرية" و"أموال كلينتون"، أن الرئيس بايدن عندما ظهر مع أندرسون كوبر على شبكة سي.أن.أن التلفزيونية قدم ما يشبه الاعتذار للصين لأنه أثار ملف حقوق الإنسان في أول اتصال هاتفي له مع الرئيس الصيني شي جين بينج، حيث سأله كوبر "عندما تحدثت معه عن انتهاكات حقوق الإنسان هل كان مجرد حديث يقتصر على ما يتعلق بالولايات المتحدة؟ وهل كانت هناك تداعيات فعلية بالنسبة للصين؟".

ورد بايدن بالقول "حسنا، ستكون هناك تداعيات على الصين، وهو يعرف ذلك".

وتابع "ما أوضحته هو أننا في الواقع سنواصل تأكيد دورنا كمتحدثين باسم حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات التي لها تأثير على مواقفهم. الصين تحاول بجد أن تصبح زعيمة العالم، ولكي تحقق ذلك عليها أن تكسب ثقة الدول الأخرى. وما دامت منخرطة في أنشطة تتعارض مع حقوق الإنسان الأساسية سيكون من الصعب عليها تحقيق ذلك".

من المغري أن ننظر إلى كلمات أي سياسي عن الدبلوماسية باعتبارها حركات تكتيكية وليست إعلانا صريحا لنواياه الدبلوماسية الحقيقية. وقد اشتهر الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب باستخدام لغة ليّنة عند الحديث عن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والزعيم الكوري الشمالي كيم جونج أون، مقارنة بلغته عند الحديث عن المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل.

لكن الكلمات والبيانات تصبح مهمة عندما يتعلق الأمر بالمصالح الصينية. فالضعف الظاهر هو الضعف الذي يمكن استغلاله. والسياسة الأميركية تجاه الصين الصاعدة يجب أن تكون عبارة عن كلمات قوية تتماشى مع سياسة احتواء لها.

وتعني سياسة الاحتواء منع تمدد التوسع الجيوسياسي والنفوذ للدولة المقصودة حول العالم. وخلال الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفييتي سابقا لم تكن سياسة الاحتواء تعني فقط أن الولايات المتحدة كانت تريد منع تقدم الدبابات السوفييتية إلى ألمانيا الغربية، ولكن أيضا كانت تريد الحدّ من نفوذ الاتحاد السوفييتي أو احتواءه في أميركا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط.

وبالنسبة للصين يعني الاحتواء دعم هونج كونج والهند وإقليم التبت والأقليات العرقية والدينية في الصين ودعم اليابان والنمور الآسيوية التي تواجه الهيمنة الصينية. كما تعني سياسة الاحتواء ضرورة معارضة الاعتداءات والادعاءات الصينية بشأن الحدود البحرية داخل الأمم المتحدة، مع استمرار وجود الأسطول السابع الأميركي في المناطق التي تسعى الصين إلى فرض سيادتها عليها.

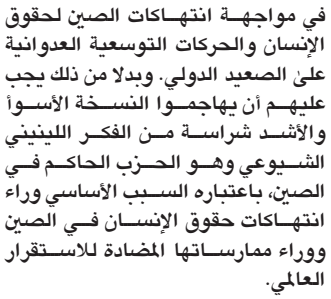

بيتر شفايتزر

> بايدن وبلنكين يتحركان بحذر في ملفي التوسع والاستبداد الصينيين، إلى الدرجة أنهما لا يستخدمان كلمة «احتواء» تجنبا لاستفزاز بكين

ويقول شفايتزر في تحليل نشره موقع معهد جيتستون الأميركي إن الواقع يشير إلى أن كلا من بايدن وبلنكين يتحركان بحذر في ملفي التوسع والاستبداد الصينيين، إلى الدرجة التي تجعلهما لا يستخدمان كلمة "احتواء" تجنبا لاستفزاز بكين، التي قد ترد على هذه الإساءة.

ولكن عندما يعرف الرئيس الأميركي ووزير خارجيته أن بكين تريد تجاوز الولايات المتحدة وتسعى إلى نشر نموذجها السلطوي حول العالم، فكيف لهما كقادة مفترضين للعالم الحر ألا يدعوان إلى احتواء الصين وربما إلى ما هو أكثر من مجرد الاحتواء؟

وفي تقديره لا ينبغي لقادة العالم الحر أن يتحدثوا فقط ويتصرفوا، في مواجهة انتهاكات الصين لحقوق الإنسان والحركات التوسعية العدوانية على الصعيد الدولي. وبدلا من ذلك يجب عليهم أن يهاجموا النسخة الأسوأ والأشد شراسة من الفكر اللينيني الشيوعي وهو الحزب الحاكم في الصين، باعتباره السبب الأساسي وراء انتهاكات حقوق الإنسان في الصين ووراء ممارساتها المضادة للاستقرار العالمي.

ارتباك أميركي في مواجهة نفوذ بكين